

وجه فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة رسالة إلى الأمة أعلن فيها عن تأجيل تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة ليوم 18 أبريل 2019 وعدم ترشحه لعهدة رئاسية خامسة.

”بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

أيتها المواطنات الفضليات،

أيها المواطنون الأفاضل،

تمرّ الجزائر بمرحلة حساسة من تاريخها. ففي الثامن من شهر مارس الجاري، و في جُمعة ثالثة بعد سابقتها، شهدت البلاد مسيرات شعبية حاشدة. ولقد تابعتُ كل ما جرى، و كما سبق لي وأن أفصيت به إليكم في الثالث من هذا الشهر، إنني أتفهم ما حرك تلك الجُموع الغفيرة من المواطنين الذين اختاروا الأسلوب هذا للتعبير عن رأيهم، ذلك الأسلوب الذي لا يفوتني، مرّة أخرى، أن أنهه بطابعه السلمي.

إنني لأتفهم على وجه الخصوص تلك الرسالة التي جاء بها شبابنا تعبيراً عما يخامرهم من قلق أو طموح بالنسبة لمستقبلهم ومستقبل وطنهم. وأتفهم كذلك التباين الذي وكّد شيئاً من القلق، بين تنظيم الانتخابات الرئاسية في موعد مناسب تقنياً من حيث هو معلم من معالم حكمة الحياة المؤسساتية والسياسية، و بين التعجيل بفتح ورشة واسعة بأولوية سياسية قصوى للغاية، و من دون تعطيل غير مبرر، المتوخى منها تصور و تنفيذ إصلاحات عميقة في المجالات السياسية و المؤسساتية و الاقتصادية والاجتماعية، بإشراك على أوسع ما يكون و أكثر تمثيلاً للمجتمع الجزائري، بما فيه النصيب الذي يجب أن يؤول للمرأة و للشباب. إنني أتفهم كذلك، أن مشروع تجديد الدولة الوطنية، الذي أفصحت لكم عن أهم مفاصله، يجدر أن يضاف عليه المزيد من التوضيح وأن يتم إعداده، حتى تنفادى أية ريبية قد تخامر الأذهان، وذلك باستجماع الشروط اللازمة و الظروف الملائمة لتبنيه من قبل كل الطبقات الاجتماعية و كل مكونات الأمة الجزائرية.

وفاء مئي لليمين التي أديتها أمام الشعب الجزائري بأن أصون وأرجح المصلحة العليا للوطن، في جميع الظروف، وبعد المشاورات المؤسساتية التي ينصّ عليها الدستور، أدعو الله أن يعينني على عدم الزيف عن القيم العليا لشعبنا، التي كرسها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأمجاد، وأنا أعرض على عقولكم و ضمائركم القرارات التالية:

أولاً: لا محلّ لعهدة خامسة، بل إنني لم ألوّ قط الإقدام على طلبها حيث أن حالتي الصحية و سيئي لا يتيحان لي سوى أن أودي الواجب الأخير تجاه الشعب الجزائري، ألا و هو العمل على إرساء أسس جمهورية جديدة تكون بمثابة إطار للنظام الجزائري الجديد الذي نصبو إليه جميعاً. إن هذه الجمهورية الجديدة، و هذا النظام الجديد، سيوضعان بين أيدي الأجيال الجديدة من الجزائريات و الجزائريين الذين سيكونون الفاعلين والمستفيدين في الحياة العمومية و في التنمية المستدامة في جزائر الغد.

ثانياً: لن يُجرَ انتخاب رئاسي يوم 18 من أبريل المقبل. و الغرض هو الاستجابة للطلب الملح الذي وجهتموه إلي، حرصاً منكم على تفادي كل سوء فهم فيما يخص وجوب و حتمية التعاقب بين الأجيال الذي التزمت به. ويتعلق الأمر كذلك بتغليب الغاية النبيلة المتوخاة من الأحكام القانونية التي تكمن في سلامة ضبط الحياة المؤسساتية، و التناغم بين التفاعلات الاجتماعية - السياسية؛ على التشدد في التقيد باستحقاقات مرسومة سلفاً. إن تأجيل الانتخابات الرئاسية المنشود يأتي إذن لتهدئة التخوفات المعبر عنها، قصد فسح المجال أمام إشاعة الطمأنينة والسكينة و الأمن العام، ولتنفّغ جميعاً للنهوض بأعمال ذات أهمية تاريخية ستمكّننا من التحضير لدخول الجزائر في عهد جديد، و في أقصر الأجل.

ثالثاً: عزما مني على بعث تعبئة أكبر للسلطات العمومية، وكذا لمضاعفة فعالية عمل الدولة في جميع المجالات، قرّرتُ أن أجري تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة، في أقرب الأجل. و التعديلات هذه ستكون رداً مناسباً على المطالب التي جاءتني منكم وكذا برهاناً على تقبلي لزوم المحاسبة و التقويم الدقيق لممارسة المسؤولية على جميع المستويات، و في كل القطاعات.

**رابعاً:** الندوة الوطنية الجامعة المستقلة ستكون هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لتدارس و إعداد واعتماد كل أنواع الإصلاحات التي ستشكل أسيسة النظام الجديد الذي سيتمخض عنه إطلاق مسار تحويل دولتنا الوطنية، هذا الذي أعتبر أنه مهمتي الأخيرة، التي أختم بها ذلك المسار الذي قطعته بعون الله تعالى ومددِهِ، و بتفويض من الشعب الجزائري.

ستكون هذه الندوة عادلة من حيث تمثيل المجتمع الجزائري ومختلف ما فيه من المشارب و المذاهب.

ستتولى الندوة هذه تنظيم أعمالها بحرية تامة بقيادة هيئة رئيسة تعددية، على رأسها شخصية وطنية مستقلة، تحظى بالقبول والخبرة، على أن تحرص هذه الندوة على الفراغ من عهدتها قبل نهاية عام 2019.

سيُعرض مشروع الدستور الذي تعدّه الندوة الوطنية على الاستفتاء الشعبي. والندوة الوطنية المستقلة هي التي ستتولى بكل سيادة، تحديد موعد تاريخ إجراء الانتخاب الرئاسي الذي لن أترشح له بأي حال من الأحوال.

**خامساً:** سيُنظّم الانتخاب الرئاسي، عقب الندوة الوطنية الجامعة المستقلة، تحت الإشراف الحصري للجنة انتخابية وطنية مستقلة، سُحِدت عهدتها وتشكيلتها و طريقة سيرها بمقتضى نصّ تشريعي خاص، سيستوحى من أنجع و أجود التجارب والممارسات المعتمدة على المستوى الدولي. لقد تقرر إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة استجابة لمطلب واسع عبرت عنه مختلف التشكيلات السياسية الجزائرية، وكذا للتوصيات التي طالما أبدتها البعثات الملاحظة للانتخابات التابعة للمنظمات الدولية والإقليمية التي دعته واستقبلتها الجزائر بمناسبة المواعيد الانتخابية الوطنية السابقة.

**سادساً:** بغرض الإسهام على النحو الأمثل في تنظيم الانتخاب الرئاسي في ظروف تكفل الحرية والنزاهة و الشفافية لا تشوبها شائبة، سيتم تشكيل حكومة كفاءات وطنية، تتمتع بدعم مكونات الندوة الوطنية. و الحكومة هذه ستتولى الإشراف على مهام الإدارة العمومية و مصالح الأمن، و تقدم العون للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. و من جانبه، سيتولى المجلس الدستوري، بكل استقلالية، الإضطلاع بالمهام التي يخولها له الدستور والقانون، فيما يتعلّق بالانتخاب الرئاسي.

**سابعاً:** أتعهّد أمام الله عزّ وجلّ، و أمام الشعب الجزائري، بالألا أدخر أيّ جهدٍ في سبيل تعبئة مؤسسات الدولة و هياكلها و مختلف مفاصلها وكذا الجماعات المحلية، من أجل الإسهام في النجاح التام لخطة العمل هذه. كما أتعهّد بأن أسهر على ضمان مواظبة كافة المؤسسات الدستورية للجمهورية، بكل انضباط، على أداء المهام المنوطة بكل منها، و ممارسة سلطتها في خدمة الشعب الجزائري و الجمهورية لا غير. ختاماً أتعهّد، إن أمدني الله تبارك وتعالى بالبقاء والعون أن أسلم مهام رئيس الجمهورية و صلاحياته للرئيس الجديد الذي سيختاره الشعب الجزائري بكل حرية.

**أيتها المواطنات الفضليات،**

**أيها المواطنون الأفاضل،**

ذلّكم هو المخرج الحسن الذي أدعوكم جميعاً إليه لكي تُجنّب الجزائر المحن و الصراعات و هدر الطاقات.

ذلّكم هو السبيل المؤدي إلى قيامنا بوثة جماعية سلمية تمكن الجزائر من تحقيق كل ما هي مجبولة على تحقيقه، في كنف ديمقراطيةٍ مُزدهرة، جديرة بأمجاد تاريخ أمتنا.

ذلّكم هو السبيل الذي أدعوكم إلى خوضه معي وأطلب عونكم فيه ومؤازرتي.

"و قل اعملوا فسيري اللّهُ عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

**عاشت الجزائر**

**المجد و الخلود لشهدائنا الأبرار".**